

نظم
القواعد الكلية
وفرعها الجلية

تأليف الشيخ
محمد بن الدّنّاه الأجودي الشنقطي
حفظه الله

المقدمة

قَوَاعِدَ الْدِيَنِ إِلَيْهِ سُلِّمَ
جَوَامِعَ الْقَوْلِ إِذَا تَكَلَّمَا
أَصْوْلُهَا قَطْعًا لَدِيهِمْ خَمْسَةُ
وَغَيْرُهُ خُلْفٌ أَوْ أَسْتَرْشِدْ بِقَوْلِ

- 1 الحمد لله الذي قد أحکما
- 2 صلی وسلام على من ألهما
- 3 وبعده فالقواعد الكليّة
- 4 وحجّة ما عاد منها للأصل

القواعد الكبرى

القاعدة الأولى

الأمور بمقاصدها

وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ أَصْلُهَا الْأَسَدُ
فِي الْعَقْدِ لَا بِاللَّفْظِ عِنْدَ الشَّارِعِ
بَنِيَّةٌ يُخَصُّ أَوْ بِهَا يُعَمَّ
إِنْ كَانَ دِينًا لَا قَضَاءَ فَاقْنَفِي
إِلَّا فَلِلْحَمِيمِ أَغْرِيَ رَاضٌ ثُرُمٌ
لِلْمَالِكيِيْ وَالْحَنَفِيِيْ عُرْفًا تَبِعَ
قَاضٍ بِعَكْسِ الْحَنَبَلِيِيْ وَالْحَنَفِيِيْ

- 5 الْأُولَى الْأُمُورُ بِالْمَقَاصِدِ تُحَدَّ
- 6 وَفَرْعُهَا الْعِبْرَةُ بِالْمَعْنَى فَعِ
- 7 لِلْمَالِكيِيْ وَالْحَنَبَلِيِيْ لَفْظُ الْقَسَمِ
- 8 وَالشَّافِعِيِيْ يَخْصُّ أَمَّا الْحَنَفِيِيْ
- 9 عِنْدَهُمَا يُبَيَّنُ عَلَى الْلَّفْظِ الْقَسَمِ
- 10 نَوْ تَسَبَّبْ وَبِعُرْفِ مَا وُضِعَ
- 11 لِلْمَالِكيِيْ وَالشَّافِعِيِيْ حِلْفٌ بِفِي

القاعدة الثانية

لا ضرار ولا ضرار

فُرُوعُهَا دَفْعٌ بِإِمْكَانِ لِضَارٍ
لَا مِثْلُهُ قَدْمٌ لَدَرْءٍ وَيَكْفُ
غَلَبٌ لِحِرْمٍ إِنْ بِحِلٍّ يَعْتَلُقُ

- 12 ثُبَيْأَهَا لَا ضَرَرٌ وَلَا ضَرَارٌ
- 13 ضُرًّا أَزْلَ لَوْ بِالْأَخْصٍ أَوْ أَخْفَ
- 14 لِمُقْتَضِيِيْ بِمَانِعِيْ إِنْ لَمْ يَفْقَ

القاعدة الثالثة

اليقين لا يزال بالشك

بالشَّكِّ والفرَغُ إبْقِي الأَصْلَ لَا يُحَالُ	ثالِثًا يَقِينًا لَنِسْ يُزَالُ	15
وَاحْظُلُ فِي الْأَبْضَاعِ اتْفَاقًا إِذْ تَرَامُ	الْأَصْلُ هَلْ إِبَاحَةٌ أَوْ الْحَرَامُ	16
عَمَرْتَ بِالْيَقِينِ تُبَرِّأً إِنْ يَعْنِ	الْأَصْلُ الْبَرَاءَةُ لِذِمَّةٍ وَإِنْ	17
فِي حَادِثٍ أَدْنِي الْوُقُوتُ الْمُفْتَرَضُ	الْأَصْلُ فِي الْوَصْفِ الْعِدَامُ إِنْ عَرَضَ	18
لِسَاكِتٍ لَا قَوْلَ وَالوَهْمُ أُزِيَخُ	أَلْغِي دِلَالَةً تُقَابِلُ الصَّرِيخَ	19
أَسْقِطْ لِحْجَةً كَظَنَّ خَاطِئٌ	مَعَ احْتِمَالٍ عَنْ دَلِيلٍ نَاسِيَ	20
فَذَا كَفِي حَقِيقَةُ الْأَمْرِ يُعَدُّ	إِنْ يَمْتَنِعْ أَمْرٌ لِعَادٍ اطَّرَدَ	21

القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

الْمَسَقَةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ

فُرُوعُهَا إِنْ ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعاً	رَابِعُهَا مَا شَقَّ لِلْيُسْرِ دَعَا	22
بِرْفَعِهِ قَدْرٌ ضَرُورَةٌ تَقْفَعُ	وَعَكْسُهُ مَا جَاءَ لِعَذْرٍ أَرْتَفَعَ	23
مَنْزِلَهَا أَنْزَلَ لِحَاجٍ إِنْ ثُوَمٌ	بِقَدْرِهَا أَبْرَحْ لِمَحْظُورٍ يُلْيِمُ	24
شَيْءٌ مِنَ الْحُقُوقِ فِي الشَّرْعِ الْوَافِي	وَهِيَ لَا تُبْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ فِي	25

القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ

الْعَادَةُ مُحَكَّمَةٌ مَا لَمْ تُخَالِفْ

مَحْلُهَا الإِطْلَاقُ فِي الشَّرْعِ خُذِ	خَامِسُهَا حُكْمٌ لِعَادَةٍ وَذِي	26
لَا طَارِئُ الْعُرْفِ كَدَعْوَى طَالِبَةٌ	مِثْلَ شُيُوعٍ وَأَطْرَادٍ غَلَبَةٌ	27
وَكَالْكِتَابَةِ الْخِطَابُ بِاللُّسْانِ	فُرُوعُهَا إِشَارَةٌ مِثْلُ الْبَيَانِ	28
أَقْوَى مِنَ الْفَظْوَى عَلَى الْحَقِيقَةِ	وَالْعُرْفُ كَالشَّرْطِ وَفِي الدَّلَالَةِ	29
وَغَيْرِ الْحُكْمِ بِوَقْتٍ وَأَنْتِهِ	وَسَوْهٌ بِالنَّصْ فِي التَّعْقِينِ بِهِ	30

الْقَوَاعِدُ الصُّغْرَى

أَصْلُ الْكَلَامِ لِلْحَقِيقَةِ نُمِي	مِنْ بَعْدِهَا صُغْرَى الْقَوَاعِدِ اعْلَمِ	31
---------------------------------------	---	----

ثُمَّ إِلَى الْجَازِ إِنْ تَعْذِرْتُ	32
إِطْلَاقُهُ إِنْ لَمْ يُقِدِّلَوْ بِحَالٍ	33
بَعْضُ كُكُلٌ فِي الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ	34
وَتَابِعٌ فِي حُكْمِهِ لَا يَنْفَرِدُ	35
وَاغْتَفِرَنَ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفِرُ	36
وَضَرِّمَهُ إِنْ يَطْلُلُ الشَّيْءُ بَطَلٌ	37
وَثَابَتُ الْبُرْهَانِ كَالْعِيَانِ ثُمَّ	38
لَا يَتَصَرَّفُ فِي الرَّعِيَّةِ الْإِمَامُ	39
وَخُذْ بِالْأَقْرَارِ وَهُوَ حُجَّةٌ	40
الْعُرْمُ بِالْعُنْمِ وَلَا ضَمَانٌ مَعْ	41
لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ وَلَا	42
أَدُّ الَّذِي أَخْنَذْتَ لَا تُضَمِّنْ	43
وَمَوْرُدُ النَّصْ لِلْاجِتَهَادِ رَادٌ	44
إِنْ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالٍ أَوْ أَخْذَ عَمَلٍ	45
وَلَا تُحِرِّزْ تَصَرُّفًا فِي غَيْرِ مَا	46
لَا يَسْقُطُ الْمَيْسِرُ بِالْمَعْسُورِ ثُمَّ	47
بِطَلَبِ قَبْلِ الْأَوَانِ يُحْرِمُ	48
شَرْعًا وَبِالْتَّعْلِيقِ بِالشَّرْطِ ثَبَتْ	49
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَجْمَلَتْ	50
صَلَى عَلَى بَدْرِ التَّمَامِ مَا نَمَتْ	51

تَهْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى